

المعهد : معهد تسيير التقنيات الحضرية

القسم: هندسة حضرية

المستوى الدراسي : الأولى ماستر تخصص : بيئة ، صحة ومدن خضراء

اسم المقياس: الاستراتيجية، التشريع والاستراتيجية

الموسم الجامعي: 2022 /2021

السداسي :الأول

الرصيد :04

المعامل : 02

الحجم الساعي : 90دقيقة

اسم ولقب الأستاذ : صالح لعريبي

البريد الإلكتروني: salah.laribi@univ-msila.dz

المكتسبات القبلية:

ما الفرق بين القانون والمرسوم؟

ما هي القوانين والمراسيم التي يمكنها أن تساهم في حفظ الصحة وترتقي بها في المدينة أو تخفف من حدة الأمراض؟

عناصر المحاضرة:

الهدف من المحاضرة

مقدمة

تعريف التشريع .

أنواع التشريع : (الأساسي أو الدستور ، النصوص التشريعية ، النصوص التنظيمية)

أنواع النصوص التشريعية: (القانون والأوامر)

أنواع النصوص التنظيمية: (المرسوم ، القرار، المقرر، المنشور، التعليم)

تجميد وإلغاء القانون

بعض المشاكل في التشريع الجزائري

اقتراحات وتوصيات

مراجع

الهدف من المحاضرة :

تهدف هذه المحاضرة إلى تنوير الطالب بأهمية التشريع الجزائري بمراتبه الثلاثة سواء دستور أو نصوص تشريعية أو نصوص تنظيمية والعناصر الفرعية لكل عنصر ومرتبة كل عنصر إن وجدت ومتى يلغى القانون أو يجمد ، مع أهم المشاكل التشريعية بالجزائر وبعض الاقتراحات التي من شأنها أن تقلل هذه المشاكل.

مقدمة:

من أجل الحفاظ على حقوق وواجبات الأفراد والجماعات وضبط العلاقات بينهم وضمان الأمن العام، وكذا تنظيم المدن والقرى وجب إحداث قوانين وتشريعات مناسبة والسهر على تنفيذها بعدل وصرامة .

تعريف التشريع:

هو مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدرها السلطة العامة المختصة في الدولة، وهي عادة السلطة التشريعية، واستثناءا السلطة التنفيذية.

أنواع التشريع:

يندرج من حيث القوة الإلزامية في شكل هرم قانوني، بحيث لا يجوز لتشريع أدنى مخالفة تشريع أعلى، وتختلف أنواعه أيضا من حيث الأهمية، ومن حيث السلطة التي تمتلك حق إصداره، وهي:

التشريع الأساسي (الدستور):

أهم ما يميزه أنه يبين نظام الحكم في الدولة، ويحدد سلطاتها العامة، تنظيمها والعلاقة بينها، والحقوق والحريات الأساسية للأفراد وواجباتهم العامة. ويأتي في قمة هرم التشريعات، فهو أسمى تشريع ولا يجوز مخالفته.
النصوص التشريعية:

هي مجموعة قواعد قانونية تصدرها السلطة التشريعية في البلاد متمثلة في:
أ - المجلس الشعبي الوطني(البرلمان الغرفة الأولى).
ب - مجلس الأمة (الغرفة الثانية).
ج - رئيس الجمهورية في الحالات الاستثنائية.
وتأخذ النصوص التشريعية صفتين هما : التشريع العادي (القانون) ، والتشريع الأساسي (الأوامر).

أنواع التشريع (النصوص التشريعية):

القانون (Loi):

هو النص الذي يقره المجلس الشعبي الوطني ويصدره رئيس الجمهورية، ويحدد القانون بصفة عامة القواعد والمبادئ الأساسية في المجالات المذكورة في الدستور وهو المصدر النصي الأكثر أهمية.
- لا يلغي ولا يعدل القانون إلا بقانون آخر، ويسهر رئيس الجمهورية على تطبيقه بعد المصادقة عليه وصدوره في الجريدة الرسمية.
- القانون مصدر للنصوص الأخرى وأقواها بعد الدستور.

الأمر (Ordonnance): هو النص التشريعي الثاني الذي يتخذه رئيس الجمهورية في القضايا المستعجلة والضرورية (حالة الطوارئ، الكوارث الطبيعية، كالزلازل، الحروب وشغور البرلمان أو بين دورتي البرلمان)

• أنواع التشريع : النصوص التنظيمية

هي نصوص تصدرها السلطات التنفيذية والإدارية المختصة في الدولة، حسب إجراءات وشكليات حددها القانون. ومن هذه السلطات:
-رئيس الجمهورية.
-رئيس الحكومة.
-الوالي.
-رئيس المجلس الشعبي الولائي.
-رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وتنقسم النصوص التنظيمية إلى العناصر التالية:

أ- المرسوم (Decret):

هو النص الذي يتخذه رئيس الجمهورية (مرسوم رئاسي) أو مرسوم حكومي (مرسوم تنفيذي) في مسائل تنظيمية ، و يمكن اتخاذه من طرف مجلس الوزراء كما يمكن اتخاذه خارج مجلس الوزراء وتوجد مراسيم فردية خاصة بتعيين كبار الموظفين وإنهاء مهامهم. لا يلغى ولا يعدل المرسوم إلا بمرسوم مثله أو بنص تنظيمي أعلى منه درجة

ب- القرار : (Arrete):

هو النص الذي يتخذه الوزير (الوالي – المدير التنفيذي) فيما يخص تسيير وزارته مديرته في دائرة النصوص السارية المفعول ويعتمد شرعا القرار على مرسوم ويحدد كيفية تنفيذه.

- توجد قرارات فردية خاصة بتسمية الموظفين وعزلهم وتأديبهم.
- القرار الوزاري المشترك هو القرار الذي يتخذه وزيران أو عدة وزراء.
- لا يلغى ولا يعدل القرار إلا بقرار أو نص تنظيمي أعلى منه درجة.

ج- المقرر : (Decision):

نص تنظيمي مثل القرار يتخذه الوزير أو من فوض له حق الامضاء في قضايا مختلفة . كالمنح أو العطل الاستثنائية.

د- المنشور: (Circulaire)

وثيقة ادارية توجه لعدة مرسلين إليهم من طرف السلطة العليا لعرض موضوع أو تبليغ توجيهات أو تحديد كيفية تطبيق نصوص تنظيمية.

هـ- التعليمات: (Note):

تسمى هذه الوثيقة باسم محتواها وتوجه لعدة مرسلين إليهم كذلك وهي عبارة عن امتداد شرعي لمرسوم وتتميز عن المنشور كون صاحبها يعطي أوامر ينبغي مراعاتها وجوبا.

ويعتبر كل من المنشور والتعليمات من الوثائق الإدارية ذات الطابع التنظيمي فالمنشور يأتي لشرح القرار أما التعليمات فهي وثيقة مثل المنشور لها طابع خاص وهي تهتم بالمسائل الداخلية.

الفرق بين القرار والمقرر:

يكمن الفرق بين القرار والمقرر في كون الأول يصدر عن السلطة التنفيذية والمتمثلة في الوزير الوالي ، رئيس المجلس الشعبي الولائي، رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويأتي لتوضيح وشرح كيفية تنفيذ وتطبيق مرسوم ما.

أما المقرر فقد يصدر عن الأطراف المذكورة سابقا

إضافة إلى من تم منحهم حق الإماء بالتفويض في بعض القضايا، ويصدر في القضايا البسيطة الأقل أهمية من التي يصدر فيها القرار. وكلا المفهومين من النصوص التنظيمية.

وهناك أنواع أخرى من الوثائق ذات طابع تنظيمي تسيير بواسطتها شؤون الإدارة.

تجميد القانون :

عدم استعمال النص التشريعي أي التوقف عن تطبيقه لفترة زمنية معينة لا يمكن اعتباره ملغى لأن عدم استعمال القواعد التشريعية لمدة طويلة ما هو إلا عرف سلبي والعرف لا يستطيع إلغاء التشريع.

إلغاء القانون:

يعني وقف العمل بالقاعدة القانونية وتجريدها من قوتها الإلزامية، مما يؤدي إلى إنهاء سريانها عن جميع المخاطبين بها، والعلاقات القانونية التي تنظمها.

وقد يكون الإلغاء أما كلياً أو عاماً: يشمل جميع أحكام التشريع السابق

وإما أن يكون الإلغاء جزئياً: يقتصر على بعض هذه الأحكام دون بعضها الآخر.

بعض المشاكل في التشريع الجزائري:

- معظم نواب البرلمان بغرفتيه ليس من الإطارات أو المختصين القانونيين أو من لديهم كفاءات علمية وعملية مما يجعل القوانين ودراساتها لا تستجيب لتطلعات وآمال السكان.
- تعارض العديد من النصوص القانونية في الكثير من المواد القانونية لنصوص مختلفة ، مما يجعل اختيار النص الأنسب متعارض مع غيره.
- اختلاف بعض النصوص التشريعية والمواد القانونية عند الترجمة من اللغة الفرنسية إلى العربية ، مما يجعل الكل حائراً أي القانون أنسب وأصح.
- قد يلغي المشرع مادة أو يعدلها ويستبدلها بأكثر من نص.
- قد يستشار المهنيون والمطبّقون في ميدان معين (الشركاء) عند إعداد مسودة القانون لإثرائه، ولكن لا يبقى لها أثر عند صدوره.

اقتراحات وتوصيات:

من أجل تحسين التشريع الجزائري وجب أخذ بعين الاعتبار أهم النقاط التي نراها قد تقلل من المشاكل التشريعية في الجزائر ومن أهمها نذكر:

- الاستفادة من التجارب الأجنبية في جميع المجالات ومنها المجال التشريعي لكن ليس على حساب الخصوصيات الاجتماعية و الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري.
- فتح المجال للإطارات والشباب الصالحين والمهتمين وتشجيعهم للترشح للمناصب البرلمانية لإثراء وتحسين المنظومة التشريعية.
- إشراك جميع الشركاء عند إعداد مسودة القوانين الأساسية لكل قطاع ومتابعتها عند إصدارها وإمكانية تعديلها حسب مقتضيات الضرورة.

المراجع

- 1- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: القانون والتشريع المدرسي ، سند تكويني لفائدة المقتصدين ونوابهم، الجزائر، 2004.
- 2- محمود حميدان قديد: التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية

إمارة دبي نموذجاً، بحث مقدم لنيل شهادة درجة الماجستير بموضوع التخطيط الحضري والإقليمي
،تحت إشراف أ.د رشيد عباس الجزراوي، قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية
العربية في الدنمارك، 2010